

10 September 2013

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمائة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠ صباحاً

الرئيس: السيد جيرارد كور (آيرلندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-03582(A)



* 1 5 0 3 5 8 2 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٠٠ لمؤتمر نزع السلاح.

أود، بادئ ذي بدء، أن أدعو الأمين العام للمؤتمر، السيد قاسم - جومارت توكاييف، إلى إلقاء كلمته.

السيد توكاييف (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): بما أن دورة المؤتمر لعام ٢٠١٣ تشارف على الانتهاء، أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن الأسابيع الأربعة وعشرين الماضية وإلقاء نظرة استشراف على عام ٢٠١٤.

اسمحوا لي في البداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ من سبقكم من الرؤساء لانقضاء عام حافل بالنشاط. فقد سخر جميع الرؤساء الستة ما يملكونه من تجارب وخبرة لخدمة المؤتمر، ولمحاولة التوصل إلى أرضية مشتركة توجه مؤتمر نزع السلاح إلى استئناف العمل الموضوعي.

وأرحب بما أبدته الدول الأعضاء من التزام واهتمام رفيعي المستوى في المؤتمر وأنشطته. إننا في حاجة إلى الاستفادة من مستوى الالتزام هذا وإلى الحفاظ عليه. فالمجتمع الدولي يعلق آمالاً كبيرة على المؤتمر عساه يفي بولايته من أجل عالم أكثر سلامة وأمناً من خلال نزع السلاح. ومن مسؤوليتنا الجماعية ومن واجبنا أن نرتقي إلى مستوى آماله، متحلين في ذلك بروح المرونة والتوافق.

وربما تكون وتيرة التقدم بطيئة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهذا جزء لا يتجزأ من العملية الرامية إلى تحقيق نتائج مستدامة بدعم من المجتمع الدولي. لكن حالة الجمود أمر غير مقبول بالنسبة لنا.

وما من شك في أن اختلاف المصالح الأمنية للدول الأعضاء في هذه القاعة أدى إلى إحداث بطء شديد في وتيرة العمل في مؤتمر نزع السلاح وتقدمه، لكن التزامكم الثابت بإيجاد أرضية مشتركة بدأ الآن يؤتي أكله. ولذلك، فإنني أرحب بقرار إنشاء فريق عامل غير رسمي يضطلع بوضع برنامج عمل، وأشكر الأعضاء على ثقتهم في الاقتراح الأولي الذي قدمته. وأعتقد أن ذلك يمكن أن يكون خطوة، مهما كانت صغيرة، في الاتجاه الصحيح. ويمكن أن تساعد على إرساء الأساس للتوصل إلى فهم مشترك جديد بشأن الطريقة التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف بها عمله الموضوعي.

وينبغي لنا أن نتحلى بالواقعية في آمالنا - فهذا لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها، لكن علينا أيضاً ألا نسمح بأن يصرفنا عن الاضطلاع بالعمل الموضوعي ويؤدي بنا إلى تكرار المواقف المعروفة.

وفيما نحن نعمل من أجل مواءمة الأولويات السياسية التي تتيح بدء المفاوضات في المؤتمر، بوسع الفريق العامل غير الرسمي أن يعد برنامج عمل يوفر أساساً لهذه المفاوضات ومن ثم الشروع فيها بخطوات حثيثة.

ولذلك، فإن من المهم أن تتاح الفرصة للفريق لكي يواصل عمله في العام القادم. وقد جرت الاجتماعات الثلاثة التي عقدتموها حتى الآن بروح إيجابية وتجاورية. وهي تمثل خطوة أولى هامة.

ويمكن استغلال الفترة الفاصلة بين الدورتين بطريقة بناءة دعماً للمؤتمر. وفي هذا السياق، أشجع الرئيس المشارك ونائبه على أن يواصل عملهما بعد دورة اللجنة الأولى ويعقدا مشاورات غير رسمية مفتوحة بين أعضاء المؤتمر والمشاركين فيه بصفة مراقب، بمشاركة حثيثة من الرئيس المنتهية ولايته والرئيس الجديد. فمن شأنه ذلك أن يساعد على الحفاظ على الزخم ونحن نقترّب من عام ٢٠١٤. وآمل أن تكون هذه المشاورات ما بين الدورات متبوعة على الفور بتجديد القرار الوارد في الوثيقة CD/1956/Rev.1 للعام الجديد.

وكما سبق أن قلت يوم ١٨ حزيران/يونيه، عندما قدمت آخر اقتراح لي، ما زلت موقن بقيمة مؤتمر نزع السلاح وأهميته وضرورته بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي. وأود اليوم، أن أعرب مجدداً عن إيماني الراسخ بالمؤتمر وعن التزامي الثابت تجاهه. ولكم أن تعولوا على دعمي الكامل في دفع العملية الحالية قدماً، بصفتي الأمين العام للمؤتمر.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أختم بالإعراب لكم عن أصدق تمنياتي، بصفتي الشخصية والمهنية، بالنجاح وأنتم تتأهبون لمغادرة جنيف لاستلام مهامكم الجديدة. سيفتقد المؤتمر كفاءتكم المهنية وما تتمتعون به من روح الواقعية وحس الدعاية، ولا شك أن هذه الخصال ستلهم الدبلوماسيين المعنيين بمسألة نزع السلاح في السنوات القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام للمؤتمر، السيد توكايف، على بيانه وكذلك على تمنياته الطيبة لي، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لدعمه المستمر لمؤتمر نزع السلاح، وهو دعم لقي تقديراً بالغاً من المؤتمر ومن جميع الذين تعاقبوا على رئاسة المؤتمر هذا العام.

ويشرفنا أن يكون معنا اليوم سفير إكوادور، السيد لويس غاليغوس شيريوغا، الرئيس المشارك للفريق العامل غير الرسمي المنشأ بموجب الوثيقة CD/1956/Rev.1. وهو معنا هنا ليقدم أمام الجلسة العامة ملخصاً عن التقدم الذي أحرزه الفريق في أعماله. فلتتفضل سعادة السفير.

السيد لويس غاليغوس شيريوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكركم سيدي الرئيس وأشكر الزملاء الموقرين. إنني سعيد، في الواقع، بحضوري هنا اليوم، تلبية لطلب الرئيس،

كبي أطلع مؤتمر نزع السلاح، في جلسته العامة، على التقدم المحرز في أعمال الفريق العامل الذي حظيت بشرف المشاركة في رئاسته.

لقد عقد الفريق العامل غير الرسمي، كما تعلمون، ثلاثة اجتماعات في ٢٦ آب/أغسطس وفي ٢ و ٩ أيلول/سبتمبر. وخصص الاجتماع الأول لتبادل عام للآراء، فيما أتاح الاجتماعان الثاني والثالث فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن ورقة الأفكار للتأمل التي عممتها أمانة المؤتمر بناء على طلبي. وأود أن أشير أيضاً إلى أن أحد الوفود طلب إلى الأمانة، في أول اجتماع لهذا الفريق، إعداد تجميع لكافة برامج العمل والوثائق ذات الصلة بلجنة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠١٣. وهذا التجميع متاح الآن على صفحة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على الإنترنت، تحت باب "اقتراحات بشأن برنامج العمل".

وأعتقد أن الوفود تولي اهتماماً كبيراً لأعمال هذا الفريق. وأنا على يقين بأن الدول الأعضاء في المؤتمر قد أعطت، بإنشاء هذا الفريق العامل غير الرسمي، إشارة واضحة بأنها تسعى إلى إيجاد حلول خلاقة لتمكين هذا المنتدى الموقر من استئناف عمله الموضوعي، بما يقرنا من إجراء أي مفاوضات.

وقد أحطت علماً بما أعربت عنه الوفود من تمنيات في الاجتماعات الثلاثة التي عقدها الفريق العامل. ولن أدخر جهداً في سبيل التوصل إلى أرضية مشتركة تتيح لرئيس المؤتمر إعداد برنامج عمل على النحو المنصوص عليه في الوثيقة CD/1956/Rev.1. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعترم تكثيف الأنشطة خلال فترة ما بين الدورات من أجل تعزيز المشاورات الثنائية التي بدأت بالفعل، وكذلك، تنظيم المزيد من المشاورات المحددة الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غاليغوس على المعلومات المحدثة التي قدمها وعلى عمله رئيساً مشاركاً. لدي اسم واحد على قائمة المتكلمين اليوم، وأود أن أرحب بزميلنا الجديد، سفير تركيا، السيد محممت فردن جاريكجي، الذي تولي مسؤولية تمثيل حكومته لدى المؤتمر. وأود أن أعرب، باسم حكومتي وباسم المؤتمر، عن ترحيبي بسعادة السفير، وأؤكد له تعاوننا ودعمنا الكاملين. تفضل سعادة السفير.

السيد جاريكجي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على ترحيبكم الحار. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها مؤتمر نزع السلاح، أود أن أغتنم الفرصة لأهنئكم على توليكم الرئاسة، وأن أؤكد لكم دعمنا.

واسمحوا لي أن أقدم تحياتي للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد قاسم - جومارت توكاييف. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى زملائي على ترحيبهم بي. وإنه لشرف لي أن أنضم إلى مؤتمر نزع السلاح.

إن تركيا، كما تعلمون، ملتزمة التزاماً مطلقاً ببلوغ الهدف النهائي المتمثل في تخلص العالم من الأسلحة النووية. ونحن نستبعد، في سياستنا الأمنية، إنتاج واستعمال أسلحة الدمار الشامل بأشكالها كافة. وانتشارها يشكل بالنسبة لنا مصدر قلق بالغ.

والتصدي للتحديات الراهنة وتعزيز أمننا في بيئة متقلبة يتطلب بذل جهود متعددة الأطراف من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار. فتعددية الأطراف ليست مسألة اختيار بل هي ضرورة.

وقد رتبا على التصدي بفعالية للتحديات الملحة في مجال صون السلم والأمن الدوليين تتوقف إلى حد كبير، على مدى حسن استفادتنا من المنتديات الدولية، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح.

إن مؤتمر نزع السلاح يتحمل مسؤولية خاصة في جدول أعمال نزع السلاح المعاصر. وينبغي لنا أن نسعى جميعاً إلى الحفاظ على أهميته من خلال تأدية مهمته الأساسية. وفي هذا الصدد، نأمل أن يستأنف المؤتمر عمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن.

ونحن نعتبر إنشاء الفريق العامل غير الرسمي في الآونة الأخيرة - وأنا أشكر الرئيس المشارك على الملخص الذي قدمه صباح هذا اليوم - بمثابة إشارة على وجود هدف مشترك يتمثل في ضرورة التوصل إلى برنامج عمل توافقي على وجه الاستعجال. ونأمل أن يتمكن الفريق العامل غير الرسمي من تعزيز التفاهم والثقة، وبالتالي، تحقيق الاختراق الذي تمس الحاجة إليه والانتقال بالمؤتمر إلى مرحلة إجراء المفاوضات.

وسيكون الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لبننة مهمة في عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. إذ سيُهد الطريق أكثر أمام تحقيق تقدم مواز في بنود رئيسية أخرى في جدول الأعمال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على مسألة أخرى نوليها أهمية عظمى - ألا وهي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونحن نأسف لتأجيل المؤتمر المقرر لهذا الموضوع. ونناشد جميع الأطراف المعنية مرة أخرى أن تواصل العمل مع ميسر هذا المؤتمر والداعين إلى عقده لكي يُعقد في أقرب وقت ممكن.

سيدي الرئيس، هناك تحديات، ولكن علينا أن نسعى جاهدين إلى تخطي المأزق الحالي. وأنا على استعداد للعمل معكم في مؤتمر نزع السلاح وخارجه في سبيل تحقيق رؤيتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا، السفير محمّد فريدن جاريكجي، على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن، أعطي الكلمة لممثل باكستان، السفير زمير أكرم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب، في البداية، عن تقديرنا للتعليقات الثاقبة التي قدمها هذا الصباح، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكايف، وكذلك للمعلومات المحدثة التي قدمها السفير غاليغوس، الرئيس المشارك للفريق العامل غير الرسمي. ويسرني أيما سرور أيضاً أن أرحب بصديقنا التركي، سفير تركيا الجديد، وأنا أتطلع إلى العمل معه كما عملت مع أسلافه.

لقد طلبت الكلمة لكي أتلو بياناً صدر عن هيئة القيادة الوطنية الباكستانية في ٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وهيئة القيادة الوطنية هي أعلى هيئة لصنع القرار بشأن القضايا الاستراتيجية، ويترأسها رئيس الوزراء. وقد عقد هذا الاجتماع لكي تقدم حكومة رئيس الوزراء نواز شريف المنتخبة حديثاً التوجيه الذي يسترشد به السياسة الاستراتيجية للبلد. وقد أحيل البيان إليكم أيضاً، سيدي الرئيس، برسالة وجهتها إليكم طلباً لتعميمه في مؤتمر نزع السلاح، على اعتبار أن مضمون هذا البيان يكتسي أهمية بالغة لهذه الهيئة.

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتلو عليكم نص البيان.

لقد عقدت هيئة القيادة الوطنية اجتماعاً برئاسة رئيس الوزراء، السيد محمد نواز شريف، في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وحضر الاجتماع جميع أعضاء الهيئة، والوزيران الاتحاديان للمالية والداخلية، ومستشار رئيس الوزراء للأمن القومي والشؤون الخارجية، والمساعد الخاص لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، ورؤساء الدوائر الثلاث.

وأكدت هيئة القيادة الوطنية من جديد الأهمية المركزية للبرنامج النووي الباكستاني في الدفاع عن البلد. وأعربت الهيئة عن ثقتها التامة بهيكل القيادة والمراقبة النووية القوي في باكستان وجميع الضوابط الأمنية المتعلقة بالأصول الاستراتيجية للبلد. وأعربت هيئة القيادة الوطنية عن عظيم تقديرها لمختلف العلماء، فضلاً عن المسؤولين والدبلوماسيين على المستويين الأمني والسياسي، المشاركين في البرنامج الاستراتيجي لباكستان.

واستعرضت هيئة القيادة الوطنية ما حدث من تطورات على الصعيد الإقليمي وأكدت من جديد أن باكستان، بصفتها دولة مسؤولة حائزة للسلاح النووي، ستواصل التقيد بسياسة الردع في أدنى حد معقول، دون الدخول في سباق تسلح مع أي بلد آخر. بيد أن باكستان لن تبقى غافلة عن الديناميات الأمنية المتغيرة في جنوب آسيا وستحافظ على قدرة ردع كاملة لصد كل أشكال العدوان.

واستعرضت هيئة القيادة الوطنية كذلك التطورات التي طرأت على الصعيد الدولي وأحاطت علماً بالاتجاهات والسياسات التمييزية التي يمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة على أمن باكستان الوطني ونظام عدم الانتشار العالمي. وأكدت الهيئة أن باكستان تتمسك بموقفها المبدئي بشأن مختلف قضايا التحكم في الأسلحة وعدم الانتشار، لكنها ستظل تقف في وجه أي ترتيب يضر بأمنها ومصالحها الاستراتيجية. أما فيما يخص معاهدة وقف إنتاج المواد

الانشطارية المقترحة، فإن باكستان ستحدد موقفها استناداً إلى مصالحها الأمنية الوطنية وأهداف الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا.

وأكد المجتمعون التزام باكستان بأداء دورها كاملاً باعتبارها شريكاً رئيسياً في نظام عدم الانتشار العالمي، وأعربوا من جديد عن حرص باكستان الشديد على الانضمام إلى الأنظمة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات من دون تمييز. وباكستان تملك المؤهلات اللازمة للحصول على التكنولوجيا النووية المدنية للأغراض السلمية بشكل كامل تلبيةً لاحتياجاتها المتزايدة من الطاقة اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي. وأشار المجتمعون إلى أهمية التواصل الإيجابي وتعزيز التعاون بين باكستان وجميع الأنظمة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، بما في ذلك أعضاء مجموعة موردي المواد النووية.

وأكدت هيئة القيادة الوطنية أن باكستان ستواصل المشاركة على نحو بناء في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي. وباكستان على أهبة الاستعداد، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للسلاح النووي ولديها تكنولوجيا متطورة وخبرة في التشغيل الآمن والمضمون لمحطات الطاقة النووية، عمرها أربعة عقود، لتبادل خبراتها مع الدول الأخرى التي يهملها الأمر من خلال تقديم خدمات دورة الوقود في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوفير أماكن تدريب في مراكز امتيازها المختصة في الأمن النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه. انتهت قائمة المتكلمين. هل يود أي وفد آخر تناول الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

لقد اعتمدنا في الأسبوع الماضي، كما تعلمون جميعاً، الجزء الأكبر من تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة بصورة مؤقتاً، ويعود الفضل في ذلك إلى تحليكم بمرونة عالية وروح التعاون. وسيجري تحديث نص الوثيقة CD/WP.576 لتعكس التعديلات التي اتفق عليها مؤقتاً، وستصدر بوصفها الوثيقة CD/WP.576/Rev.1 يوم الخميس المقبل، في الوقت المخصص لاعتماد التقرير رسمياً في ذلك اليوم.

ولكن ما تزال لدينا بعض المسائل المعلقة التي ينبغي أن يُنظر فيها، ولا سيما الفقرة ١٩، التي لها صلة بأعمال الفريق العامل غير الرسمي، ولدينا أيضاً، عبارة واردة بين قوسين معقوفين في الفقرة ٢٠. وأود أن أتناول هاتين الفقرتين، ولهذا الغرض، سوف أعلق الآن، الجلسة العامة الرسمية، وسنواصل في جلسة عامة غير رسمية تُخصّص للنظر في مشروع التقرير.

أعلن تعليق الجلسة العامة ١٣٠٠ الآن، وسوف نستأنف العمل في غضون دقيقتين في إطار غير رسمي.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ صباحاً واستؤنفت الساعة ١٠/٤٥ صباحاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سوف نستأنف الجلسة العامة غير الرسمية لمؤتمر نزع السلاح. هل يود أي وفد تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة الآن لسفير إستونيا الموقر.

السيد سيلنتال (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأهنئكم، في الوقت نفسه، على أن حالكم التوفيق في إنجاز مهامكم بتوصلكم إلى بناء توافق في الآراء بشأن مشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن مرتاحون للطريقة التي تناول بها التقرير المسائل المتعلقة بتوسيع عضوية المؤتمر وتحسين أساليب عمله. ويشمل ذلك الدعوة إلى تعيين منسق خاص لبحث مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وتقديم مقترحات بهذا الشأن. وهذه الفكرة بالذات، قد توسعت فيها وفود عديدة خلال دورة عام ٢٠١٣، وقدمها أيضاً الأمين العام، توكايف، مؤخراً في الجلسة العامة التي عقدت في حزيران/يونيه من هذا العام.

ونحن نشعر بالأسف لانقضاء عام آخر دون أن يتمكن المؤتمر من الشروع في المفاوضات أو حتى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. ومن الحبط بالنسبة لنا أن نرى حالة الجمود تستمر داخل المؤتمر بالرغم من الجهود المضنية التي بذلتموها أنتم وغيركم من رؤساء مؤتمر نزع السلاح على مدى فترة طويلة من الزمن. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن ثمة احتمالاً ضعيفاً أن يتمكن المؤتمر من بدء المفاوضات في وقت قريب. ومن المؤسف أن الفريق العامل غير الرسمي لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. بيد أننا نود أن نعرب عن امتناننا للسماح بمشاركة الدول المراقبة في عمل هذا الفريق.

سيدي الرئيس، نود أن ننوه بالورقة غير الرسمية التي أطلعتمونا عليها بشأن التحديات والتوجهات المستقبلية. إنها ورقة ممتازة تطرح أسئلة هامة وتقدم لنا جميعاً مادة للتفكير في سُبل المضي قدماً في تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وهي تعكس أيضاً، على نحو يفني بالغرض، مقترحات الأمين العام، السيد توكايف بشأن الحاجة إلى إصلاحات داخلية. والمسائل المتعلقة بتطبيق قاعدة توافق الآراء في المؤتمر وطول مدة الرئاسة هي موضع تشديد يعتبر في محله وينبغي التوسع في تناولها.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات ملموسة من أجل الشروع في الإصلاحات الإجرائية المقترحة لتحسين أساليب عمل المؤتمر، وتعزيز التعاون بين المؤتمر والمجتمع المدني وتوسيع العضوية. وهذه هي الشروط اللازمة لتعزيز شرعية المؤتمر، وأقتبس عن الأمين العام توكايف قوله: "وينبغي ألا نقلل من القيمة العملية والسياسية لإصلاح الإجراءات. ويمكن أن تكون عملية اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين أداء المؤتمر مهمة سياسياً كتعبير على الإرادة الجماعية للأعضاء من أجل رسم طريق للخروج من المأزق، كما أنها يمكن أن تساعد على بناء الثقة" ولكن ينبغي أن نستحضر جدول أعمال المؤتمر الذي يتضمن شواغل عالمية، ونعتقد أن تلك الشواغل ينبغي التفاوض بشأنها من دون تمييز في إطار شفاف ومتعدد الأطراف وبمشاركة عدد أكبر من الدول التي يهملها الأمر. وبالنظر إلى الطابع العالمي للأمم المتحدة،

لا نرى أي سبب أو مبرر أخلاقي لمنع أية دولة يهملها الأمر من أن تشارك في مناقشات ومفاوضات نزع السلاح مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة، وأن تساهم في تحقيق أهدافه.

نشكركم، سيدي الرئيس، على اتباعكم نهج الانفتاح والشفافية والكفاءة للتقدم خطوة إلى الأمام والشروع في عقد جلسات إحاطة منتظمة لمنسق المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب خلال فترة رئاستكم. ونحن نشجع الرؤساء المقبلين على التمسك بهذه الممارسة المفيدة والعادلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إستونيا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي قالها في حق الرئاسة. هل يود أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

بهذا ينتهي عملنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة للمؤتمر يوم الخميس القادم، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على الساعة ١٠/٠٠، وسنستمع في ذلك اليوم، إلى خطاب يلقيه وزير خارجية ميانمار. ومنتقل بعد ذلك إلى اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة بصورة رسمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ صباحاً.